معالي السيد الدكتور/ مصطفي مدبولي

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة وبعد،،،،

بالإشارة إلي قرار البنك المركزي في اطار توجيهات مجلس الوزراء للبنوك المصرية بوقف التعامل بمستندات التحصيل في تنفيذ كافة العمليات الإستيرادية والعمل بالاعتمادات المستندية فقط أعتباراً من تاريخ ١٣ فبراير ٢٠٢٢ والذي صدر دون استطلاع رأي منظمات الأعمال بشأن أثر هذا الإجراء علي الأنشطه الأقتصادية والاستثمار بالرغم من تأكيد كافة منظمات الأعمال لإستعدادها لمعاونة الحكومة في تبني السياسات التي تخدم الاقتصاد الوطني والصالح العام ولكن بالآليات التي لا يترتب عليها آثار سلبية علي المشروعات القائمة والتزاماتها.

وفي هذا الشأن تطالب منظمات الأعمال الموقعة علي هذه المذكرة بإلغاء هذا الإجراء وبشكل فوري وذلك للأسباب التالية:-

- أن هذا الإجراء سيؤثر بشكل مباشر علي إمداد الصناعة بإحتياجاها من مستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة وقطع الغيار لخطوط الإنتاج مما يزيد من مشكلة سلاسل الإمداد القائمة منذ بدأت جائحة كورونا وهو ما سينعكس بدوره علي حجم الإنتاج وتوفير السلع وارتفاع أسعارها بما لذلك من نتائج سلبية علي المنتج والمستهلك علي حدا سواء.
- يؤثر هذا الإجراء تأثيرا سلبيا علي ثقة المستثمر الأجنبي في الصناعة المصرية والأقتصاد المصري إذ ينطوي القرار علي رسالة إنذار بوجود خلل في توفير العملات الأجنبية مما أستدعي إصدار تلك التعليمات.
- يمثل هذا الإجراء تهديدا مباشرا علي صحة وسلامة المواطنين من خلال تأثيره المباشر علي إمدادات قطاع صناعة الأدوية والتي تكون في كثير من الأحيان علي شكل شحنات صغيرة بأوامر توريد عاجلة من خلال الشحن الجوي وبدون الحاجة إلي فتح أعتمادات مستندية بما تنطوي عليه من إجراءات تستغرق وقتاً لا تتحمله المنظومة الصحية، ذلك فضلا عن إحتياجات المستشفيات من الإمدادات بقطع غيار المعدات الطبية والمستلزمات الطبية والتي تمثل خطورة بالغة في توفير الخدمة الطبية وزيادة تكلفتها والإخلال بالإلتزامات التعاقدية بين

Bu belge, 5070 sayılı Elektronik İmza Kanununa göre Güvenli Elektronik İmza ile imzalanmıştır.
Evrak sorgulaması https://odaborsaebys.tobb.org.tr/tso-kutahya-envision/Dogrulama/Validate?Doc=BSMKBR57&S=793 adresinden yapılabilir.

- يؤثر هذا الإجراء تأثيرا سلبيا علي الصادرات بزيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم تنافسية المنتجات المصرية المحملة بالفعل بالمزيد من الأعباء التي تحد من قدراتها التنافسية وهو ما يتعارض مع هدف الدولة لزيادة الصادرات إلي ١٠٠ مليار دولار.
- يؤثر هذا القرار علي قدرة المنشآت الصناعية علي توفير الاحتياجات من النقد الأجنبي التي تغطي الاعتمادات المطلوب فتحها مما يزيد الطلب علي العملة الصعبة ويفتح مجالاً للمعاملات خارج السوق الرسمي للعملات الأجنبية مع وجود قيود من البنك المركزي علي تمويل بعض الأنشطة من خلال البنوك.
- لم يضع الإجراء المذكور أي حسبان لعمليات إستيراد المصانع لقطع الغيار وبعض الإحتياجات التي يتم استيرادها بواسطة البريد العاجل.
- يحمل هذا الإجراء عبئ التسهيلات الإئتمانية التي كان تحصل عليها المنشآت قبل صدور القرار بناءً علي تعاملات وعلاقات ثقة عبر سنوات مع موردين من الخارج لتتحملها العملة الصعبة والبنوك وهو ما يؤثر علي الاقتصاد بشكل عام.
- لن تتمكن الملاءة المالية للشركات من إستيعاب حجم أعمالها الذي كانت تحققه من خلال تسهيلات الموردين قبل صدور وعلي وجه الخصوص الشركات التي قامت بعمل توسعات وزيادة حجم أستثماراتها للوفاء بأحتياجات مبادرة حياة كريمة والمشروعات القومية طبقا لسياسة الدولة وأهتمامها بالمنتج المحلي مما ينعكس سلبا علي توريدات تلك المصانع لتلك المشروعات وفق الجداول الزمنية المتفق عليها.
- أشار القرار بأن الهدف من إصداره هو تحقيق منظومة حوكمة عملية الإستيراد بالرغم من أن التعاملات بنظام فتح الاعتمادات المستندية قد تقلص بشكل كبير في المعاملات التجارية علي المستوي الدولي وهو ما يضحد أسباب الإصدار الوارده بكتاب البنك المركزي.
- تم في السابق تطبيق مثل هذه القرارات ولم تنجح في أستيعاب المشكلات التي صدرت لمعاجتها.
- لم يضع الإجراء المذكور في الحسبان الشركات التي ليس لديها تسهيلات ائتمانية مع البنوك خاصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة والتي تمثل القاعدة الأكبر من المنشآت الصناعية.

Bu belge, 5070 sayılı Elektronik İmza Kanununa göre Güvenli Elektronik İmza ile imzalanmıştır.
Evrak sorgulaması https://odaborsaebys.tobb.org.tr/tso-kutahya-envision/Dogrula/Validate_Doc.aspx?eD=BSM6DRE5Z&eS=793 adresinden yapılabilir.

- أعفت تلك الإجراءات فروع الشركات الجنبية والشركات التابعة لها من الإلتزام بتنفيذه بما يخل بمبدأ تكافؤ الفرص والمساواة في الحقوق الالتزامات بين كافة المنشآت.

استناداً إلي ما سبق بيانه وحرصا من كافة منظمات الأعمال علي تحقيق الصالح العام وتلافي ما سبق بيانه من آثار فإننا نتقدم لسيادتكم بمطلبنا لإيقاف العمل بهذا الإجراء مع استعدادنا الكامل لأي جلسات تشاورية بشأن البحث في إجراءات بديلة يمكنها أن تحقق الهدف المنشود دون إخلال بمنظومة التجارة والصناعة والأستثمار.

وتفضلوا بقبول وافر التحية والاحترام

م/ علي عيسي	**م/ محمد زكي السويدي**	**م/ إبراهيم العربي**
رئيس جمعية رجال الأعمال	**رئيس اتحاد الصناعات المصرية**	**رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية**

القاهرة في ٢٠٢٢/٢/١٤

Bu belge, 5070 sayılı Elektronik İmza Kanununa göre Güvenli Elektronik İmza ile imzalanmıştır.
Evrak sorgulaması https://odaborsaebys.tobb.org.tr/tso-kutahya-envision/Dogrula/Validate_Doc.aspx?eD=BSM6DRE5Z&eS=793 adresinden yapılabilir.